

الاستراتيجية الاقتصادية الكولونiale لتأسيس مستوطنة غليزان (1856-1857) من خلال الوثائق الأرشيفية الفرنسية

*Economic colonial strategy for establishing the Relizane settlement
from 1856 to 1857 through French archival documents*

د. ليلى بلقاسم

جامعة غليزان، (الجزائر)

leila.Belgacem@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/08/15

تاريخ الإرسال: 2024/04/22

المخلص:

تعالج الدراسة الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في تأسيس مستوطنة غليزان 1856-1857 في محاولة من الإدارة الكولونiale اعتماد الأسس الاقتصادية، في فترة الحاكم العام للجزائر راندون (Randon) التي عرفت فترته تشجيع بناء المراكز الاستيطانية، وتم اختيار نقطة غليزان في القطاع الوهراني لاشتمالها على كل عوامل الازدهار الاقتصادي لاستقبال الوافد الجديد، باعتبارها تحتوي على المؤهلات الطبيعية والجغرافية والتاريخية وكل مقومات الاستقرار على منخفض وادي مينا وسهوله الخصبة على ضفتيه اليمنى واليسرى، وهذا بناء على تقارير القادة العسكريين الذين قادوا العمليات في وسط السلسلة الجبلية بين مينا ووادي رهيو، حيث ركزنا على البعد الزراعي في محاكاة للوثائق والمراسلات الأرشيفية، كما تطرقنا للبعد الأمني العسكري بتأمين المدينة المستقبلية وتنفيذ البرامج المائية بما يحقق الازدهار الاقتصادي زراعيًا وصناعيًا، كما تناولنا أهم البرامج الاستيطانية ومنها معالجة المسألة الصحية وتهيئة الإقليم بالبنى التحتية ومنها المواصلات بالخصوص الطرق الرئيسية والفرعية بما سيفتح المستوطنة الجديدة على مختلف الأسواق في الجنوب والشمال وبالتحديد ميناء مستغانم ومنها ربطها بفرنسا بما يسمح بتنشيط الاقتصاد الكولونالي.

الكلمات المفتاحية: غليزان، الاستيطان، الحصر والتجميع، القبائل، اقتصاد.

Abstract:

The study addresses the French economic strategy in establishing the settlement of Relizane 1856-1857 in an attempt by the colonial administration to adopt economic foundations, in the period of the Governor General of Algeria (Randon), whose period was known for encouraging the construction of settlement centers, and the point of Relizane was chosen in the Oranie region because it included all the factors of economic prosperity to receive the newcomer, as it contains the natural, geographical and historical qualifications and all the elements of stability on the Mina Valley depression and its fertile plains on its right and left banks, This is based on the reports of the military commanders who led the operations in the middle of the mountain range between Mina and Oued Rhiou, where we focused on the agricultural dimension in a simulation of archival documents and correspondence, and we addressed the security-military dimension by securing In the future city and implementing water programs to achieve agricultural and industrial economic prosperity. We also addressed the most important settlement programs, including addressing the health issue and preparing the region with infrastructure, including transportation, especially main and secondary roads, which will open the new settlement to various markets in the south and north, specifically the port of Mostaganem and link it to France, allowing the colonial economy to be revitalized.

Keywords:

Relizane; settlement; inventory and aggregation; tribes; economy.

1. مقدمة:

شكلت السياسة الاستيطانية وبناء المستوطنات النواة الأولى لتجسيد فكرة تحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية، وذلك من خلال تثبيت الكولون الباحثين عن الثروة في الضفة الأخرى من المتوسط، بتوفير الشروط المادية والمعنوية وهذا بناء على ما صرح به نابليون الثالث أمام غرفة التجارة في بوردو (Bordeaux) سنة 1852: "يوجد لدينا مقابلاً مارسيليا مملكة شاسعة، علينا أن نعمل على دمجها مع فرنسا". وانطلاقاً من ذلك أعدت الإدارة الكولونيلية تنفيذاً لهذه السياسة برامج ومشاريع أعطت فيها الأولوية للجانب الاقتصادي خلال تأسيس المراكز الاستيطانية بما يتيح الاستقرار للوافد الجديد وربط اقتصادياتها بالميتروبول، وبالخصوص في فترة الحاكم العام راندون (Randon) التي قامت سياسته على البحث على الأراضي الضرورية لإنجاح الاستيطان في الجزائر إذ يقول في مذكراته: "أنّ ثلاث أسئلة تبادرت في ذهني في البداية:

- البحث عن الطرق بجعل الأراضي الجزائرية الزراعية متوفرة من أجل الاحتفاظ ببعضها لتسليمها، بأي صفة إلى المهاجرين.
- إعطاء الملكية قانوناً معيناً يمنح كل الضمانات في المعاملات التي تتم بين الأوروبيين والأهالي.
- وأخيراً تسهيل الهجرة وتحريرها من كل القيود التي في الأساس ضرورية وفق الظروف¹.

وقد اخترنا كعينة مستوطنة غليزان وحاولنا طرح الإشكالية التالية: ماهي الأسس المعتمدة في الاستراتيجية الاقتصادية 1856-1857 في تأسيس مستوطنة غليزان؟ إذ مثلت نقطة غليزان في القطاع الوهراني بطبيعتها الجغرافية والتاريخية على منخفض واد مينا مكاناً خصباً لمختلف التجمعات البشرية نظراً للتنوع الطبيعي، واشتمالها على كل مقومات الاستقرار ولهذا استندت الإدارة الكولونيلية على بنى إستراتيجية ذات أبعاد اقتصادية، إذ أكدت جل التقارير ومنه تقرير دي لورمال (De Lormel) (الملحق: 01) أنّ جُلّ الذين قادوا العمليات العسكرية من قادة عسكريين في شرق عمالة وهران على ضرورة

تأسيس منشأة عسكرية دائمة، في وسط السلسلة الجبلية بين مينا ووادي رهيو لوجود القبائل الأكثر اضطرابا التي تسكن البلاد، ومنها تلك المسيطرة على بلاد فليتينا^{2*}، ما يخلق عائقا نحو امتداد الاضطراب من شرق العمالة إلى غربها والعكس صحيح³. ومن هذا المنطلق تمّ إجراء العديد من الدراسات من طرف مصلحة الهندسة لتأسيس منشأة غليزان والهدف هو استقطاب الآلاف من الأوروبيين وجعلها تابعة للقسم العسكرية مستغانم (Subdivision de Mostaganem)، وتم عرض هذه الدراسات على مجلس الحكومة فيما يخص بالتحديد المركز المدني في حين كما ذكر تقرير دي لورمال تحل المسألة العسكرية بشكل منفصل⁴، ما يشير إلى رغبة الإدارة الاستعمارية في تأهيل المركز بما يخدم المصالح الكولونيالية خدمة للاستيطان.

11. البعد الصحي وتهيئة البنية التحتية:

تطرق تقرير دي لورمال إلى المسألة الصحية لأهميتها في تأسيس المدينة المستقبلية ذلك أنّ المفارز (Les Détachements) الذي قامت بالدراسات الأولية عانت من الحمى، والسبب يعود إلى استخدام مياه وادي مينا للشرب، ووجود المستنقعات في جزء من الإقليم والنتيجة عن قلة تدفق مياه الأمطار وفيضان مياه الواد وكذلك عدم صيانة قنوات السقي والري. وقد أشار التقرير إلى أن السكان المحليين أكدوا أنّ سهل مينا قديما لم يكن غير صحي في إشارة إلى إمكانية استصلاحه من أجل تأهيله، وأنه آل إلى هذه الوضعية السيئة بسبب الأشغال التي قام بها الفرنسيون من 1843 إلى 1848، ومنها أشغال ترميم السدّ ما نتج عنه فيضانات كبيرة لمينا وبالتحديد في أعالي المنبع ما تسبب في برك من الماء دون تدفق، وأنّ جزء من الدراسات المقدمة للمجلس هدفها معالجة لا الصحية العرضية للمدينة المستقبلية (الملحق: 02)، ذلك أنّه بعد سنوات ومع تعديل مياه الري والأشغال الزراعية والغرس ستعرف الظروف الصحية تحسناً، وبالتالي لا يمكن تسجيل أي أعراض جدية للحمى التي تنتشر في جزء من الإقليم في هذا العام (1856)، والتي لا يبدو أنها ذات كثافة عالية⁵.

ومن هذا المنطلق فاختيار الموقع_وفق ذات التقرير_ الذي ستقام عليه المدينة يتميز بالنظافة بالدرجة الأولى، بما يقلل من تأثير الظروف لا صحية على السكان، حيث سيقام المركز الاستيطاني على المنحدر الشمالي للهضبة كونها محمية من رياح الجنوب وفق التكوين التضاريسي العام للموقع، وبما يسمح باستقبال نسائم الهواء من الشمال والشرق، فالموقع الذي أشار إليه الحاكم العام شخصيا (Jacques Louis Randon) سيتمح مزايا إيجابية متعددة⁶.

كما تم التركيز في تقرير "دي لورمال" على البنية التحتية وبالخصوص أعمال الصرف الصحي والتجفيف إذ قدرت التكاليف بـ 18.000 فرنك للقنوات الجانبية ذات التأثير الفعال، و لقد شكّل مسار القنوات موضوع انتقادات من طرف مدير التحصينات ((Directeur des Fortifications)) الجنيرال والقائد العام الأعلى للهندسة (Le Général Commandant Supérieur du Génie)، والتأكيد على مراعاة الملاحظات المقدمة خلال فترة التنفيذ، التي لا تمنع سير المشروع مع الحرص على التصحيحات، لما هو ضروري وفق التقرير بالخصوص الشوارع والمجاري والطرق الزراعية، وتأجيل المباني المدنية المقدره تكاليفها بـ: 600.000 فرنك، ومسار المياه الذي سيكلف 552.000 فرنك وتخصص نفقة 126.000 فرنك لمنزل الحارس، و18.000 ضرورية لأجل أشغال التجفيف، ووفق "دي لورمال" أنه بناءً على توفر هذه الشروط يمكن الشروع في تأسيس المركز الاستيطاني غليزان بما يسمح باستقبال المستوطنين الأوروبيين.

12. البعد الزراعي والفلاحي والبرامج المائية والزراعية للمركز الاستيطاني غليزان:

ذكر الكاتب "أوجين بيرات" (Eugène Buret) " أنّ كلما خطونا خطوة في حملتنا على الجزائر كُنّا نعثر فيها على بقايا تدلنا على الازدهار... فكل من واد شلف وسهل مينا... يُبرهن من خلال خصوبته وبشكل قطعي أنّ الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعاً للحبوب... لا ينقصنا سوى احتلالها وتعميرها.⁷ " وبناءً على تقرير حكومي أقرّ أعضاء اللجنة الحكومية بعد دراسة معقمة حول التأسيس المقترح لمستوطنة غليزان في 20 مارس 1856 أنه انطلاقاً من خصوبة سهول "مينا" و"ليل" سيتم إنشاء مستوطنة أوروبية جديدة، كما أشار التقرير "أنه لا توجد منطقة أكثر ملائمة من غليزان وذلك من أجل إنشاء المركز الاستيطاني الكبير⁸.

وهذا وفق لما صرّح به بيجو (Bugeaud) بتاريخ 14 ماي 1840: "يلزمنا أن ننزل المعمرين في كل مكان مياهه خصبة وجعلهم ملاّكين دون محاولة التعرف على أصحابه⁹. وانطلاقاً من هذه العقيدة الاستيطانية كانت منطقة "ميناء" (غليزان) بمياهها وتربتها الخصبة مجالاً خصباً لجذب الاستيطان الأوروبي، وهذا ما أكدته رسالة مؤرخة في 02 جوان 1856 من طرف الجنرال قائد المقاطعة إلى الماريشال "راندون" (Randon) إلى وجود مزايا بغليزان كونها تشمل على الأراضي الخصبة الأكثر جمالاً بالمقاطعة. كما ورد في سجلات الحكومة أن خصوبة سهل "ميناء" كانت من العوامل الأساسية لإنشاء المستوطنة¹⁰، وهنا يتضح البعد الاستراتيجي الاقتصادي الزراعي باستقطاب الوافدين الجدد، باعتبار المستوطن نفسه أداة من أدوات الاستيطان، بما سيتيح فرص العمل في المجال الزراعي باعتبار هؤلاء البذور الأولى بالمنطقة. وهذا بالفعل ما أكدته زيارة الحاكم العام "راندون" إلى المنطقة عام 1855 حيث أشار إلى أن أراضي "ميناء" تصلح للزراعات الصناعية كالقطن والتبغ... الأمر الذي دفع اللجنة في تقريرها بتاريخ 20 مارس 1856 إلى التأكيد على أن غليزان سيكون لها أهمية استراتيجية وتشكل عامل جذب للعديد من السكان وقدمت تقديراتها بـ 3.000 إلى 4.000 فرد¹¹.

علماً أنّ أولى عمليات التهجير بدأت سنة 1853، قدم أغلبهم من الجنوب الفرنسي من المناطق المتوسطة الفقيرة الراغبين في تحقيق الثراء وفق النموذج الإقطاعي الأوروبي، حيث استقبلتهم الحامية العسكرية المحتلة للمنطقة منذ عام 1842¹²، وهذا في مقابل دحر الجزائريين إلى المناطق الجبلية والمساحات القاحلة بالخصوص في مرحلة حكم الحاكم العام "راندون"، التي يُمكن أن نسميها المرحلة الفعلية والمنهجية للاستيطان في ميلاد الإمبراطورية الثانية (1852-1870) وسطوة المكاتب العربية، حيث اهتم بالاستيطان باعتماد أسلوب الحصر والتجميع (Cantonnement)، وأخذ الاستيطان طابعاً منهجياً (Un caractère systématique) وذلك بمجرد ضمان الأمن في البلاد، أظهر الاستعمار تعطشه للأراضي التي لم يتمكن من أخذها على حساب القبائل¹³، واعتبرت الأراضي الجزائرية أراضي خراج تعود ملكيتها للدولة الفرنسية كخليفة للبايلك العثماني وأن القبائل الجزائرية مجرد منتفعة*، يقول في هذا الصدد "شارل أندري جويليان": "ولم يؤخذ في الاعتبار أنه حتى في ظل نظام الخراج

لا يمكن طرد المالك الوراثي (Le possesseur Héritaire) الذي يزرع الأرض ويدفع الضريبة ليصبح المالكين المجردين من الأرض (nu-proprétaire) قادرين على إجبار المنتفعين التنازل من خلال المعاملات الودية (Les transactions amiables) لجزء من الأراضي التي تأكد أنهم لا يحتاجونها مقابل الملكية التامة والكاملة للمقيم الجديد¹⁴. أشارت التقارير أنه تم إنشاء مستوطنة غليزان على أنقاض مدينة رومانية قديمة، شملت بقايا قنوات معتبرة منها قناة مياه للمدينة من عين العنصر (Ain Anseur) مستمدة من 07 أمكنة قديمة، وهي صالحة ما يعزز أهمية الموقع اقتصاديا، وهذا إدراكا من الاستعمار الفرنسي بأهمية المياه في الازدهار والنماء الاقتصادي، إضافة إلى تأسيس سد بالقرب من غليزان الذي يتدفق مجراه إلّا بأقل من 3م³/ثا¹⁵، ما يعني ضرورة تعزيز البرامج المائية المستقبلية.

ورد في التقرير الحكومي 20 مارس 1856: "وهذا ما يؤكد أنه خلال الاحتلال الروماني، ثمن موضع غليزان وهو ما تشغل عليه اللجنة حاليا¹⁶" فمن خلال القراءة الجغرافية لغليزان نجد أن أغلب السهول الداخلية تقع على ضفاف الأودية ما جعلها تتميز بخصوبتها كما أنّ وجود وادي مينا سيضمن ري السهول على ضفتيه اليمنى واليسرى، والتي تتدفق مياهه بـ 3.000 م³/ثا ما يشكل ثروة مائية حقيقية في مجال الزراعة وضمان الجودة للمحاصيل بالخصوص الحبوب والمحاصيل الصناعية.

ومن هذا المنطلق شكّل تزويد المستوطنة الجديدة غليزان بالمياه الصالحة للشرب وتطوير البرامج المائية أهم عامل من أجل ضمان استقرار الوافدين الجدد، فبناء على ما ورد في تقرير "دي لورمال" أنه سيتم أخذ المياه من القناة الرومانية القديمة، فإلى جانب مياه عين العنصر* التي سيتم جلبها إلى المدينة الصالحة للشرب ذات الجودة العالية، أشار التقرير ذاته أنه قبل الشروع في العملية فإن ذلك سيكلف نصف مليون لهذا لا بد من التأكد من أنّ مياه "مينا" ليست ضارة فعليا، وأنه يستحيل جعلها صالحة باستخدام التصفية، وانطلاقا من ذلك فإنه من المصلحة تحليل هذه المياه قبل وبعد التصفية وفي حالة إذا لم تكشف العملية عن أضرار رئيسية فيمكن الشروع في إمداد المدينة بمياه "مينا"، كما أنّ شلال السدّ سيتم استخدامه في رفع المياه إلى غاية أعلى نقطة، تلك التي سيتم تطهيرها في مصفاة عمّة كـبيرة¹⁷.

وأمام وجود الأراضي الخصبة وتذبذب تساقط الأمطار وعدم انتظام المظهر الهيدروغرافي من أجل إقامة مساحات زراعية واسعة، عمدت الإدارة الكولونيلية إلى إقامة حواجز مائية والسدود وتطوير نظام الري، بما يمكن من الاستفادة القصوى من الكميات المستغلة وعدم هدرها وذلك من خلال بعث المشاريع المائية ومشاريع تجفيف المستنقعات قصد استغلالها زراعيًا بما يخدم المشروع الكولونيالي الاقتصادي، علمًا أنّ أشغال التهيئة قام بها الجيش الاستعماري الفرنسي في المنطقة ما بين 1843-1848 والتي شملت سد "ميناء" وتجفيف المستنقعات¹⁸

ورد في تقرير "دي لورمال" بخصوص شبكة تهيئة شبكة الرّي ضرورة التّخلي عن النظام الحالي لشبكة القنوات وتجديدها بالكامل، الاقتراح الذي لم يلق ترقية من طرف مدير التحصينات والجنرال القائد الأعلى للهندسة (Directeur des fortifications et du Général commandant supérieur du génie) (Commandant supérieur du génie) أنه يمكن الاستفادة في جزء من القنوات الحالية، وأن بعض القنوات المقترحة لا تتبع الاتجاهات العقلانية ولا تتوافق مع المصدر المزدوج الذي يجب إتباعه في الحالة المماثلة، فقنوات الرّي هذه في قمم الأرض وقنوات التصريف على خط السكة الحديدية¹⁹. كما أشار التقرير إلى ضرورة فحص ذلك وأنّه مهما كان التخطيط الحالي لخط شبكة القنوات فهو مُعيّب، وأنّ استخدامه يكون بشكل مؤقت في الوقت الراهن، واقترح قيمة 242.400 فرنك لبناء قنوات جديدة، وأنّه من الممكن تأجيل الأشغال والاكتفاء بإجراء تعديلات على المسار الحالي للحفاظ عليه بشكل نهائي^{20*}، كما سجل التقرير غياب منزل الحارس (Maison d'Eclusier) وقناتين رئيسيتين وقدر نفقة ذلك بـ 12.600 فرنك²¹.

13. البعد الأمني لتأسيس المستوطنة المستقبلية:

تم في البداية تحديد منطقة دار بن عبد الله* من طرف الماريشال "بيجو" (Bugeaud) كمكان بارز لتأسيس المنشأة العسكرية والفلاحية، وكان مشروعه يقضي بنقل مقر القسمة العسكرية (Subdivision) ووضعها لا مركزيا في مستغانم، غير أنّه تبيّن أنّ التكوين غير المستوي تضاريسيا لهضبة دار بن عبد الله لا يصلح لإنشاء المركز الاستيطاني الكبير، لهذا

رأى أنه سيكون كافياً لإنشاء مركز عسكري بألف رجل يصبح طليعة منشأة ذات أهمية كبيرة من المنظور العسكري والمدني، يكون مقرها في المكان المسمى **غليزان** في سهل **مينا**²². ولأنّ الأمن الاقتصادي من الأمن العسكري، عملت السلطات الاستعمارية على ضمان السلامة الأمنية بما يكفل الاستقرار وضمان البرامج الاقتصادية، إذ تمّ تأمين المستوطنة عسكرياً فقد تمّ تخصيص 320.435.000 فرنك كقيمة إجمالية للنفقات العسكرية من خلال تقرير لجنة 30-03-1856²³، وهذا ما يعكس مدى الاهتمام الكولونيالي بالجانب الأمني العسكري، لحماية مصالحه وبرامجه الاستيطانية الموجهة لصالح المستوطنين، وفي المقابل ومن أجل تأمين المستوطنة تمّ اختيار دار بن عبد الله على هضبة مناس على واد المناصفة، لاشتمالها على التحصينات الطبيعية التضاريسية ولسهولة الدفاع باعتبارها برج مراقبة طبيعي، يربط تيارت بغليزان²⁴ تجارياً وأمنياً، وحد طبيعي فاصل لردع قبائل "قليتا" والتي اعتبرت التقارير الاستعمارية أكبر عامل تهديد للوجود الاستيطاني كمصدر لكل فوضى واضطراب في المنطقة بالنظر لموقعها الخطير والروح الحربية ونفوذها على القبائل²⁵.

ومن أجل ذلك تمّ إقامة منشأة عسكرية واسعة في وسط أراضي كونفدرالية "قليتا" تحوي 12.000 عسكري من المشاة وسرية من الفرسان وبعض المواقع للمدفعية إلى جانب تعزيزها بالعتاد العسكري²⁶. وباقتراح من الحاكم العام الأعلى للهندسة بالجزائر تمّ التأكيد على ضرورة إحاطة مستوطنة غليزان بسياج دفاعي، وأن يقام على هضبة غليزان حصن قادر على استقبال المدافع، بهدف توفير الحماية للمستوطنين وبما يكفل أيضاً تنفيذ البرامج الاستيطانية بسهل "مينا" في ظروف أمنية ملائمة.

14. أهمية المواصلات في تجسيد المشاريع الاقتصادية:

ذكرت جل التقارير أنّ نقطة غليزان استقطبت إليها الاستعمار الاستيطاني الروماني لموقعها الاستراتيجي الذي يشمل الطريق الرئيسي المحمدية (Castra Nova) (يلل (Balleue Prosidium) مينا (Mina) جديوية (Gadum Castra))، كما أنّها ذات بعد استراتيجي جغرافي هام من خلال الامتداد الواسع من حوض مينا إلى غاية حوض شلف، ما أعطاهما بعداً سياسياً تجارياً وعسكرياً وهمزة وصل بين الشمال والجنوب، ومن هذا المنطلق حرصت الإدارة الكولونيالية على إعطاء المستوطنة بعداً تجارياً وصناعياً، ولا يكون ذلك إلا بتوفير الهياكل

القاعدية لتسهيل المواصلات كونها عصب الاقتصاد، لهذا تمّ الحرص على الطرق الزراعية (Les Chemins d'exploitation) وكذلك إلزامية ترصيف الأحياء والمجاري، و التي اقترح تقرير "دي لورمال" تأجيلها والاكتماء ببناء جسر "ميناء" كعمل ضروري وعاجل كونه من الأولويات لضمان المواصلات، بما في ذلك تخطيط الأحياء والطرق والتي سيتم ترصيفها لاحقاً²⁷.

كما كان تبرير الإدارة الاستعمارية في ذلك أنّ دور المدينة المستقبلية لن يقتصر على الدور الزراعي مراعية في ذلك توجّهات المستوطنين الأوائل، ذلك أنّ أغلبهم من المناطق الحضرية وليس بالضرورة ريفيين، لهذا سنرى أنه تمّ الاستعانة في أغلب المشاريع الزراعية بالمزارعين الجزائريين، وبالمستوطنين بالمناطق المجاورة في مستغانم وسيق... لعجز المستوطنين الأوروبيين الأوائل على التكيّف مع الأرض والأعمال الفلاحية. كما أشارت جُل التقارير أنّ نقطة غليزان تعد سوقاً ومركزاً تجارياً هاماً في القطاع الوهراني، بالنظر لموقعها بما يعادل سوق تيارت وعين تموشنت بالخصوص فيما يتعلق بتجارة الخيول والحبوب... وهذا ما لمّح إليه تقرير "دي لورمال" أنّ سوق غليزان يقام فعليا وهو من أهم الأسواق في العمالة²⁸، ولقد أكد تقرير 20 مارس 1856 أنّ فتح طريق تيارت سيجعل من غليزان محوراّ هاماً يربط الجنوب بالشمال عبر الموانئ ما يقلل من الاستخدام المكلف لوسائل النقل ومما سيسمح بتدفق المنتجات من الحبوب نحو الشمال في مقدمتها الصوف²⁹.

ولإنجاح المشاريع الاقتصادية المرتبطة بشبكة المواصلات ومن أجل تحقيق الازدهار والتنمية تمت الموافقة على مشروع إقامة جسر "ميناء" بأعالي الوادي لتسهيل عملية الاتصال، إلى جانب دراسة مشروع طريقين رئيسيين الجزائريين-وهران المار بشلف والرابط بين عمالتي الجزائر ووهران، وطريق تيارت بواسطة زمورة ودار بن عبد الله الرابط بين الجنوب والساحل*. وهذا بهدف تفعيل دور المستوطنة والمدينة المستقبلية تجارياً، لكي تصبح مستودعاً للمنتجات الفلاحية والصناعية المتجهة نحو مينائي مستغانم وأرزيو، وقد خضع المشروعان للدراسة نظراً لأهميتهما الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والأمنية منذ عام 1849 من طرف نقيب الهندسة "كارت" (Cart)، باعتبار غليزان محوراّ هاماً ونقطة التقاء الطريقين³⁰، علماً أنّ طريق مستغانم-شلف قد فتح سنة 1849 بطول 84 كلم مرورا

بغليزان³¹. وهذا إدراكا من الإدارة الكولونيالية بأهمية الطرق في نمو التجارة وسهولة الاتصال بالمناطق الأخرى وبأسواق غليزان التي تعد حلقة وصل بين الداخل والساحل، بشحن ونقل المحاصيل والمنتجات (الحبوب، الصوف..) إلى موانئ مستغانم وتنشيط الاقتصاد الكولونيالي وضخ السلع إلى الميتربول (فرنسا الأم)، ومن هذا المنطلق أكد تقرير 20 مارس 1856 على ضرورة إنشاء السكة الحديدية الجزائر- وهران المار بغليزان³²، كونها تقع على الطريق الإلزامي للخط المبرمج بالجهة الغربية³³.

وبتوفر الإمكانيات الاقتصادية عدت نقطة غليزان وفق التقارير الأرشيفية نواة الصناعات الهامة اعتمادا على وفرة المياه التي تستعمل تحديدا في تسيير مطاحن الدقيق وصناعات أخرى في مقدمتها الكتان والصوف، كما تصلح أراضيها للعديد من المزروعات الصناعية مما سينعش القطاع الصناعي وما سيشكل مصدر ثروة للكولون، كما ستحوز غليزان من خلال تهيئة قنواتها وشلالات المياه (Les Chutes d'Eaux) التي سيتم استعمالها لتشغيل المطاحن وصناعات أخرى، مما سيساعد في تنشيط الصناعة بها لإقامة مصنع القماش بدلاً من استيراده من الخارج وسيتم بناءً على ذلك إنشاء صناعات أخرى مستقبلية منها مطاحن الحبوب* بما يخدم الاقتصاد الكولونيالي والمستوطن.

ومن أجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية نلاحظ أنه بعد تأسيس مستوطنة غليزان طالب بعض المستوطنين بأكثر من الحصص العقارية الممنوحة لهم ما بين 12 إلى 15 هكتار، وهذا ما أكدته مراسلة بتاريخ 26 أوت 1857 من طرف العقيد قائد دائرة مستغانم إلى الجنرال "مونبون" (Cozan Montbone)، أنه من بين 76 طلب هناك البعض طالب بأكثر من 12 هكتار بـ 25 و 39 و 49 هكتار وأخرى بـ 99 هكتار رغبة في تأسيس مشاريع اقتصادية كفنادق ومصانع بناء ومخمرات ومخابز ومطاحن الحبوب... لهذا ألح العقيد في رسالته على الحاجة إلى المزيد من الحصص الأرضية والعمل الفوري على توفيرها...³⁴

15. مخطط مدينة غـليزان:

آثار مخطط مدينة غليزان (Plan de la Ville) الكثير من الملاحظات ووفق تقرير "دي لورمال" إذ أكد فيه أنه لا بد أن يراعى فيه الحاضر ولا يضر المستقبل لصالح المستوطنين، وقد تمّ إعداده من طرف مصلحة الهندسة المحلية (Le service local du génie)، بحيث تظهر في التوزيعات الداخلية (Les distributions intérieures) بعض العيوب على رأسها الشكل الثلاثي (La forme triangulaires) على بعض من الحصص، منها أنّ المساحة مقيدة للحصص، إلى جانب تعدد الأحياء كما أنّ احتياجات المباني العامة ناقصة وأحياء أخرى زائدة على الحاجة، ومن هذا المنطلق حسب ذات التقرير فإنّ الجنرال القائد العام للهندسة قدم مشروع مضاد لهذا المخطط الذي يحمل تحسينات محققة، ومن هذا المنطلق تمّ الاقتراح على المجلس إعطاء الأولوية لهذا المشروع³⁵. غير أنه وفق ما ورد في ذات التقرير فإنّ المشكل يكمن في تحديد شكل التصويت والذي يمكنه أن يتبعه مرسوم إنشاء مركز غليزان، فمخطط الإقليم لم يتم إرفاقه في الملف، فلقد تم رفع 4.000 هكتار كم في وقت لم يتم فيه التخصيص بعد، في انتظار تحديد الرقم المقترح لتثبيت العدد السكاني عليه، ويتم بعدها تحديد متوسط الامتيازات الريفية (Les concessions rurales)³⁶.

من خلال تقرير "دي لورمال" نقرأ أنّ الإعلان عن الرقم السكاني سيكون بالضرورة كفي، إذ يمكن تصور أنّ عدد الساكنة سيصل من 3000 إلى 4000 نسمة، وعليه فإنه ليس بالتكهن يمكن تأسيس مساحة إقليمية بناء على تصورات، إذ لا يبدو الوصول إلى مساحة 3000 هكتار دون مواجهة بعد الأراضي عن المركز، وهنا يطرح إشكال الصعوبة الجدّية في استغلالها، دون تناسي أنّ تأسيس المدينة يتطلّب إعطاء الأهمية للبعد الاقتصادي بالخصوص الصناعة والتجارة بناء على اهتمامات المستوطنين المختلفة، إذ لا يمكن أيضا إنشاء حصريا فقط المراكز الفلاحية، فأصحاب الامتيازات في المناطق الحضرية لا يشكلون بالضرورة أصحاب امتيازات ريفية، كما أنّ التوزيع المناسب للإقليم يجب أن يسمح به في مساحة 3.000 هكتار في المتوسط بتلبية الحاجيات المتنوعة للسكان، ويمكن أيضا تأسيس 250 امتياز ريفي من 12 هكتار لكل واحد، والذي سيكون كافيا في الأراضي التي هي نسبة كبيرة منها مروية³⁷.

أما الملكيات الكبيرة والمتوسطة سيتم تأسيسها خارج منطقة الامتيازات من خلال شراء الأراضي التي ستكون متاحة، إذا أضفنا إلى 3000 هكتار احتياطات أملاك الدولة والأملاك المشتركة، المنطقة التي ستخصص للدائق في جوار المدينة، والطرق والمسارات الزراعية ومسارات قنوات وحوافها (Francs-bords)، في انتظار 4000 هكتار التي تم بالفعل مسحها. كما أشار التقرير إلى إشكال: هل يتم دراسة التخصيص على بيانات قنوات الري الحالية أو على المشروع الجديد؟ وإجابة على ذلك "فإن المشروع لا بد من إعادة بناؤه على القنوات الحالية، وأنّ تنفيذه يتطلب نفقات مالية ووقتا طويلا، كما أن القنوات المفتوحة في الخدمة وبالتالي يمكن الاستمرار في الخدمة المؤقتة، لهذا فكر المجلس ودون شك في أن يكون ذلك القاعدة الأولى للتخصيص، إلى جانب ذلك فإن التأسيس النهائي لإقليم غليزان يجب أن يتحاشى فيه إقامة المدينة في وضعية لامركزية (Excentrique)³⁸".

وفق تقرير "دورمال" فمن أجل اصدار مرسوم الإنشاء بما يسمح باستقبال السكان يتطلب برنامج الوثائق التالي:

- مخطط المدينة المتوافق مع المشروع المضاد المقدم من طرف السيد الجنيرال القائد الأعلى للهندسة.
- مخطط إقليم من 4000 هكتار يشمل الاحتياطات من أملاك الدولة والأملاك المشتركة، وإعداده بما يسمح بجعل المدينة مركزية بقدر الإمكان.
- مخطط التخصيص للإقليم من 12 هكتار جنبا إلى جنب مع النظام الحالي للري، الذي سيستعمل في انتظار الأنظمة الجديدة.
- شهادة ملكية الدومين (أملاك الدولة) للأرض.
- محضر مداورات لجنة المراكز.
- تحاليل المياه لواد مينا مصفاة وغير مصفاة، وتقرير حول الأشخاص المخولين بهذا التحليل.
- تقييم النفقات بالاختصار على الأعمال الأساسية ومنها فتح وتسوية الأحياء، ورفع وتصفية بقدر المستطاع وتوزيع مياه مينا، لأجل تأسيس مغسل وحوض وأخيرا الجسور والمجاري (Les ponceaux) الضرورية لضمان الاتصالات³⁹.

وفي إطار ذلك وتشجيعا للاستيطان في إطار خلق المراكز الاستيطانية في القطاع الوهراني في ظل سياسة الحاكم العام "راندون" تقرر إعداد مرسوم الإنشاء والعمل بالاعتمادات المالية المتاحة، وفي رصد لرأي الحاكم العام حول مسألة تأجيل الإنشاء الذي رفض ذلك تفصيلا بقوله: "أنا كنا منذ عدة سنوات منشغلين بإنشاء مركز غليزان، فمن غير الممكن أن الدراسات التي أجريت لهذا الغرض لم تكتمل إلى اليوم، إذ يمكن أنه ينقصها بعض الوثائق التي تتطلبها اللوائح، ولكنه تم إعدادها وأنها موجودة في مكان ما، وسوف نطالب بها في وهران حيث يجب أن تكون.⁴⁰ كما رأى أن تأسيس مدينة يتطلب الوقت وفق مجموعة من الظروف المساعدة فالأمر يتعلق بتأسيس مركز فلاحي (Centre Agricole) وإعطاء الأولوية للفلاحة بما يتيح للسكان الأوائل العيش، وبمجرد التحرر من بدايات الاستيطان، سيلتف حولهم الصناعيون ويتجمعون حولهم، وبذلك نكون أسسنا نقطة الارتكاز، النواة التي سينتشر حولها الاستيطان، وتعمير الإقليم بالأوروبيين خطوة بخطوة، كما يمكن إنشاء مزرعة عسكرية بشكل دائم لحماية المصالح الجديدة، ما يؤدي إلى إقامة منشآت أخرى تعد من طرف مصلحة الهندسة، ومن هنا يمكن للمجلس الخوض في تفاصيل الدراسات التي أجراها المهندسون: الترسيف، الاحتياطات المخصصة للمباني العامة، الأشغال الكبرى للمياه... ومن هنا رأى الحاكم العام وفق ذات التقرير إلى وضع المسألة في أرضها الواقعية وتحريرها من كل الأسئلة العرضية، للتعبير عن الرغبة في إنشاء مركز فلاحي من 100 مسكن في غليزان، المركز الذي يضم من 3000 إلى 4000 هكتار من الأراضي التي ستصبح مدينة إن أمكن، وإلى حين إلحاق الإقليم فإن 100 مسكن المقرر بناؤها في النقطة المحددة في موقع المدينة المستقبلية كما هو معروض في المخطط الذي هو أمام المجلس، بطريقة تمكن من الربط مع المشاريع السابقة التي تم إنشاؤها، وكل مسألة أخرى تبقى في الاحتياط⁴¹. وهذا ما يفسر سياسة الحاكم العام للجزائر في تشجيع والإسراع تأسيس المراكز الاستيطانية في الجزائر.

16. تأسيس مستوطنة غليزان:

سبق تأسيس مستوطنة غليزان العديد من الدراسات أسندت إلى لجان متخصصة لدراسة وتهيئة المدينة المستقبلية كمركز استيطاني، لاستقطاب الكولون الراغبين في الثراء، وقد أكدت جل التقارير احتمالها على عوامل الازدهار والنماء، في إقليم واسع لا يملكه الأهالي ينتظر السكان الأوروبيين التوغل في هذا الجزء من البلاد⁴²، ذلك أنها تتميز بمنظر شاسع من حيث الامتداد على حوضي "ميناء" و"الشلف"، ما يمكن رؤيتها من جميع نقاط الإقليم الواسع ما يجعل منها مركزاً سياسياً وتجارياً وفي نفس الوقت قلعة حصينة، لهذا أصرّ "دي لورمال" في تقريره على كل التفاصيل المذكورة لأفضلية الموقع الذي تم الاحتجاج عنه، خلال عرضه والتقييم المتوسط، فالمنظر الرائع الذي تتمتع به أفضل بكثير من المواقع الأخرى التي تمّ تحديدها في الإقليم سابقاً جنوب هضبة غليزان، أين الرؤية محدودة كلياً، وشروط التهوية أقل ملائمة، ولهذا فإن لجنة المراكز أعلنت عن تأكيد رأيها لصالح الموقع المختار⁴³. وفي هذا الإطار ومن أجل إيجاد ظروف جيدة لتثبيت المستوطنين حدد مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 مارس 1856 النفقات التالية بحيث تمّ تخصيص 4.919.750.000 فرنك لمختلف الأشغال المدنية والعسكرية⁴⁴، وجه قسم كبير منها لأشغال الري والهياكل القاعدية، حيث اقترح إنشاء المستوطنة وفق شروط صحية على المنحدر الشمالي لهضبة غليزان باعتبارها الأكثر ملائمة مناخياً، كما أكدت لجنة 20 مارس 1856 على إقرارها في هذا الموضوع كما اقترحت تخصيص 16.000 هكتار للمدينة الجديدة لإنشاء بعض المراكز الصغيرة لتسهيل عمليات الاستثمار الفلاحي على الضفة اليسرى لوادي "ميناء" بنقطة سيدي عبد الهادي المشتملة على عدة آبار وسيدي مقداد، وأخرى بالضفة اليمنى لمينا عن طريق شلف إلى جانب بلعسل⁴⁵.

ومن خلال تقرير "دي لورمال" تمّ التأكيد على الأشغال الضرورية ذات الطابع المدني فكان إجمالي النفقات العامة كالتالي 1.715.400 فرنك شملت:

• تسوية الشوارع والأحياء، توزيع المياه، مجاري الصرف، البستنة (Empierrement et nivellement des rues, distribution des eaux dans la ville, égouts, plantations) :— 200.000 فرنك.

• المباني المدنية (Les Bâtiments civils) :— 600.000 فرنك.

• مسالك المياه (Conduite d'Eaux) :— 553.000 فرنك.

• الطرق الزراعية وجسر على وادي مينا (Chemin d'exploitations et pont sur la Mina) :— 103.000 فرنك.

• الري (Irrigation) :— 242.400

• التجفيف (Desséchement) :— 18.000 فرنك.

المجموع: **1.715.400 فرنك**⁴⁶.

كما أشار التقرير ذاته إلى أنّ المباني المدنية تشمل: البلدية، أسواق الخضار والحبوب، الخزينة، الكنيسة، بيت القسيس (Presbytère)، المدرسة، المقر الفرعي، المحكمة، السجن، الدرك، المكتب العربي، المسلخ، المغسل، المقبرة⁴⁷، ما يؤكد التوجه الاستيطاني لتعمير المنطقة وتأهيلها بالعنصر الأوروبي وضرورة تهيئتها لاستقبال الوافد الجديد، وقد أشار التقرير إلى أنّ هذه المنشآت لها أهميتها في التوطين ولكن ليس كلها على عاتق الدولة والكثير منها يمكن تأجيلها.

وخلال جلسة 10 نوفمبر 1856 قدم المستشار "دي لورمال" (De Lormel) قراءة في

مسودة التقرير والتي يمكننا تلخيص أهم نقاطها في التالي:

- بالنظر إلى أنّ أملاك الدولة هي المالك في سهل "مينا" للأراضي الهامة والخصبة القابلة للري، والتي هي موضوع العديد من الطلبات، فإنه من الضروري الوصول عن قريب لبيعها، مع إنشاء مركز استيطاني والذي سيصبح نقطة دعم الاستيطان الأوروبي في البلاد.

- بالنظر إلى الوضعية التي يحتلها سهل "مينا" والواقع على الخط القسري للسكة الحديدية من وهران إلى الجزائر العاصمة، يستلزم من كل الجوانب بأن يهيئ بشكل بارز لتأسيس المركز الاستيطاني المعني.

- الأخذ في الاعتبار أنه من المحتمل أنّ المركز سيأخذ أهمية كبيرة بالخصوص إذا اتبع المشروع بإنشاء عدة مؤسسات عسكرية هامة، بإقامة حامية قوية هناك، ونقل مقر القسمة العسكرية، ويجب أن يكون المشروع المقترح طابعه الوحيد في البداية مركز فلاحى وليس مدينة.
- الأخذ في الاعتبار أن التخصيص (Lotissement) الذي تم إعداده على هذه الأسس مؤسس على قنوات الري التي هي في الخدمة إلى اليوم، يمكن المطالبة بها وإرفاقها في الملف دون الحاجة إلى النطق بإحالة القضية.
- يجب مراعاة أنّ ملكية الأرض تعود للدولة وليس هناك موضع للشك وأن الشهادة التي تثبت ذلك يمكن أيضا إرفاقها.
- بالنظر للأشغال التي لم تؤكد أنّ مياه "ميناء" غير صحية وبناء على ذلك يمكن تقليص الأعمال إلى ما هو في الخدمة، وفي هذه الحالة يجب: فتح الشوارع، أنابيب المياه، النافورة، المغسل، حوض المياه، والتي نفقتها معروفة ومشاريعها يمكن عرضها بشكل منفصل.
- ولهذه الأسباب دون عدم الاهتمام بإنشاء المدينة العسكرية وإعطاء الأولوية لقضايا الصرف الصحي وري سهل "ميناء" وبناء الجسر على الوادي والتي يجب أن يكون ذلك موضوع المشاريع الأساسية.
- فمن الرأي: الموافقة على مشروع المركز الاستيطاني غليزان ومنحه إقليم 4000 هكتار وفقا للتعليمات المذكورة أعلاه وتقديم مشروع المرسوم*، الهادف إلى جلالة الملك⁴⁸.

(الملحق:03).

وبعد الاطلاع على مداوات مجلس حكومة الجزائر المنعقد من 03 إلى 10 نوفمبر 1856 تقرر إقامة المستوطنة في إقليم زراعي بمساحة 4.000 هكتار بـ 100 مسكن، وقد أعلن الحاكم العام الماريشال "راندون" بتاريخ 13 فيفري 1857 أنه يمكن توسيعها إلى أكثر من ذلك وأنّ 2.000 هكتار من الأراضي الواقعة خارج إقليم غليزان والمخصصة للامتيازات الصغيرة والمتوسطة⁴⁹ (الملحق:04)، وقد تمّ إنشاء المركز الاستيطاني غليزان بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر بتاريخ 24 جانفي 1857⁵⁰، لتعطى الأولوية

للمستوطن الأوروبي، وكان النقيب "إيزامبار" من المهندسين المسؤولين (M. le Capitaine Izambar)، عن إنشاء المركز الجديد الذي أضيفت له مساحة 10,625 هكتار و67 سنتييار فيما بعد⁵¹.

ومن هنا جاءت الاستجابة لطلبات الحصول على الامتيازات العقارية التي تعود إلى سنوات 1852 و1855 من مقاطعة "لوغارد" (Le Gard) ومنطقة "نيم" (Nimes) وبعض المقاطعات من الجنوب الفرنسي⁵²، وذلك من أجل تجسيد المشاريع الاستيطانية ذات البعد الاقتصادي وهذا بعد حصر وتجميع قبائل فليتا ولمحال وسويد والصبايحية، والتي ادعت الإدارة الفرنسية ملكيتها للدولة، وهذا ما أقرته حتى الصحافة الفرنسية يومها بعد انتهاء هاته العمليات ومنه صحيفة سييوس (La Seybousse) في جويلية 1861: "بالنسبة لنا، هناك في إفريقيا مصلحة واحدة فقط محترمة، وهي مصلحة المستوطن، أنها مصلحتنا، حق واحد جدي، وهو حقنا، وكل ما هو غير موجه صوب هذا الهدف فهو خاطئ"⁵³، وأمام الجشع الكولونيالي في الاستحواذ على أراضي الجزائريين، حيث طالب المستوطنون بأكثر من حصصهم الممنوحة⁵⁴. ولقد أكدت مراسلة ودعمًا لاستقرار الوافدين الجدد والمشاريع الكولونيالية ضمن الإستراتيجية الاقتصادية، وبتاريخ 20 فيفري 1857 إذ يشير الماريشال "راندون" إلى دعم إدارته لطلبات الوافدين الجدد ومحاولة تجميعهم في سهل مينا في ظل ضعف رؤوس أموالهم، وأنّ رغبتهم تكمن في الحصول على امتيازات عقارية دون شراءها⁵⁵، لتنتشر بالخصوص في البداية زراعة الحبوب⁵⁶، تراوحت المزارع ما بين 33 إلى 140 هكتار وهي قريبة من بعضها البعض لدواعي أمنية واستراتيجية واقتصادية، بهدف الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية التي عملت الإدارة الكولونيالية على إتاحتها للمستوطنين في الإقليم، بهدف ضمان تثبيتهم وإنجاح الاستيطان بمستوطنة غليزان ولقد تواصلت جهود الإدارة الكولونيالية في التوطين ففتحت أبواب الهجرة ولم تقتصر فقط على الفرنسيين بل توجهت إلى أوروبا بأكملها.

17. خاتمة:

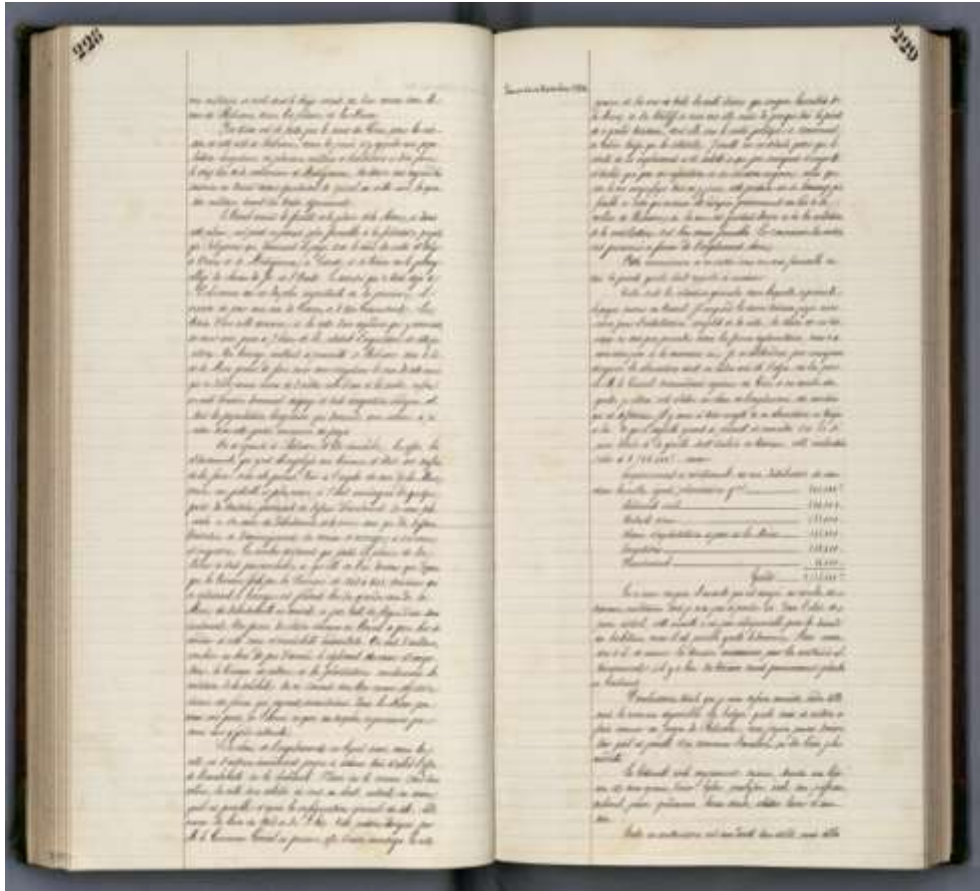
تمكنت الإدارة الاستعمارية خلال سنوات 1856-1857 من ترسيخ عوامل الاستيطان في المنطقة قبل تأسيس مستوطنة غليزان بقرار إمبراطوري، من خلال تهيئة القطع الأرضية للوحدات الجديدة على ضفاف واد مينا، وإتاحة إمكانيات الاستقرار من خلال بعض المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية بما يحقق الثروة وربط اقتصادياتها بالميتربول بالخصوص في المجال الفلاحي لما تحتويه المنطقة من مؤهلات فلاحية (الأرض الخصبة- المياه...)، وهذا ما أكدته المراسلات والتقارير الأرشيفية، إلى جانب تسخير الشروط الأمنية بما يكفل سير البرامج الاقتصادية وحمايتها، وبعث البرامج المائية إدراكا من الإدارة الكولونiale بأهمية المياه في النماء الاقتصادي، وتهيئة الهياكل القاعدية بالخصوص شبكة الطرق بفتح الطرق الرئيسية والثانوية بما يعزز التجارة وتدفق المنتجات بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وبما يضمن مستقبل المستوطنة المستقبلية غليزان، فربع قرن من التواجد الكولونيالي في المنطقة كان كفيلا بظهور أرباب المال والثروة من المستوطنين وهو موضوع دراسة آخر يفتح آفاق أخرى للبحث.

18. الملاحق:



الملاحق: 01

Source : A.N.O.M, Rapporteur Delormel. Création d'un centre de population à Relizane, Dossier n° 979, Cote de communication : GGA 3F 40, GGA 3F 40, Cote d'archives : GGA 3F 40, Séance du 10 novembre 1856.



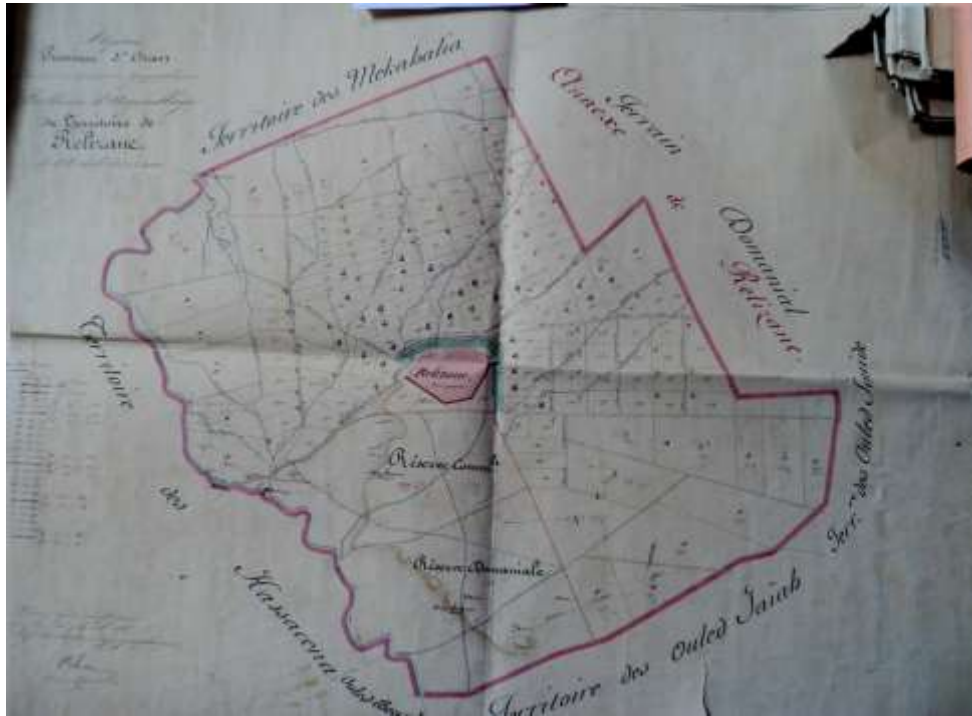
الملحق: 02

Source : A.N.O.M, Rapporteur Delormel. Création d'un centre de population à Relizane, Dossier n° 979, Cote de communication : GGA 3F 40, GGA 3F 40, Cote d'archives : GGA 3F 40, Séance du 10 novembre 1856



الملحق 03:

Source :A.N.O.M, Rapporteur Delormel. Création d'un centre de population à Relizane, Dossier n° 979, Cote de communication : GGA 3F 40, GGA 3F 40, Cote d'archives : GGA 3F 40, Séance du 10 novembre 1856



الملحق 04:

Source: A.N.O.M, GGA, 2M149, Plan d'assemblage du territoire de Relizane, 23 avril 1857.

19. الهوامش:

¹-Jacques Louis César Alexandre, Randon : Mémoires du Maréchal Randon, Tome, Typographie Lahure, 1875, Paris, P : 378.

* **فليتا:** (Flittas) تنحدر قبيلة فليتا من قبائل سويد بن مالك وهو من قبائل زغبة الهلالية، اسم القبيلة اشتق من التقلت أي إنفلت تفلتا، ذلك أن القبيلة حافظت على وحدتها ولم تنفلت وبقيت مجتمعة وهذا ما يعكسه القول القائل **فليتا خمسة أخماس** بالرغم من محاولات إعادها إلى الجنوب الوهراني بعد ثورة لمحال حيث عادت واستوطنت في مضاربها في سهول مينا ومنداس.

ينظر:

سلطانة، عابد: التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، رسالة دكتوراه جامعة وهران، 2010، ص: 26

³-Les Archives d'Outre-Mer, Aix en Provence, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

⁴-Ibid.

⁵- Ibid, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N°: 979.

⁶- Ibid.

⁷- Eugéne Buret : Question d'Afrique de la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Paris, 1842, P : 13.

⁸- Les Archives Nationales d'Outre_Mer, Gouvernement Général de l'Algérie, 1L158-169, Mostaganem, 20-03-1856.

⁹- إيف لاقوست، أندري نوشي، أندري بريان: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبول رابح ومنصوري عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص: 293.

¹⁰- A.N.O.M, GGA, 1L158-169, Mostaganem, 20-03-1856, Ibid.

¹¹- Ibid.

¹²- Vincent, Esclapez : Relizane surnommée la petite Cayenne d'Algérie, sa création en un siècle de colonisation, 1853-1956, Oran, 1957, P : 43.

¹³- Charles André, Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Casabah, Alger, 2005, 404.

* في 1844 قدم الدكتور Worms المختص في المسائل العقارية المبررات اللازمة للتمييز بين أراضي العشور المتاحة بحرية لمالكها مقابل دفع الزكاة، وهي ضريبة على القطعان وأرض الجزية، باعتبارها أراضي خاضعة وتبقى ملكيتها للفتاح (Conquérant) والذي يدفع عليها المنهزمون ضريبة إضافية، تسمى الخراج، ليخلص Worms إلى أن الجزائر كانت أرض خراج، وكانت أراضي العشور تشكل الأراضي الأكثر اتساعا إلى حد بعيد، العقيدة التي لقيت ترحابا من المستوطنين لأنها أعادت الأهالي إلى وضع المنتفعين للأراضي التي تعود ملكيتها للدولة الفرنسية كخليفة للبايلك.

Voir :

Charles André, Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Casabah, Alger, 2005, 404.

¹⁴ - Charles André, Julien : Ibid, P : 404.

¹⁵ - A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport Dormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979

¹⁶ - A.N.O.M, GGA, 1L158, -169, Mostaganem, 20-03-1856.

* عين العنصر (Ain Anceur) أو راس العنصر: منبع مائي يقع شرق زمورة على بعد 15 كلم بالتحديد في مواطن قبيلة العمامرة.

¹⁷ - G.G.A, 3F 40, Rapport Dormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P : 03.

¹⁸ - A.N.O.M, GGA, 1L158, -169, Mostaganem, 20-03-1856.

¹⁹ - A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P : 03.

*: وفي عام 1859، تم إصلاح السد والقنوات التركبية القديمة، وقد مكن هذا العمل من توسيع الأراضي الري التي زرعت بعد ذلك بأشجار القطن، والتي أوصى بزراعتها السيد دارمانيك والكولونيل لوري (Darmagnac et le colonel Laure)، إذ يعود تاريخ أول نقابة إدارية لمياه مينا (Syndicat administratif des Eaux de la Mina) إلى هذه الفترة، كما تم بناء أول مصفاة، مما جعل من الممكن توزيع المياه الصالحة للشرب بشكل أو بآخر على السكان القريبين من المدينة.

ينظر:

L'Afrique du Nord Illustrée Journal hebdomadaire d'actualités Nord-Africaines, Algérie, Tunisie, Maroc, Relizane et sa région, N :400, Le 20/12/1929, P : 21.

²¹ - Ibid.

* دار بن عبد الله: تقع في إقليم غليزان جنوب شرق الولاية، تعود تسميتها إلى المقاوم بن عبد الله بن فاطمة أحد قياد الأمير عبد القادر، وكانت داره على الضفة اليمنى لوادي المناصفة قبالة زاوية الشيخ بلمي الرحمانية، ولشهرته أصبح عرش أولاد سيدي يحي يعرف باسم دار بن عبد الله، ورد معجم قبائل ودواير الجزائر أنه: "يعود أصله إلى القبيلة القديمة: أولاد سيدي يحي يتربع على مساحة تقدر بـ: 11044 هكتار، وتم إدراجه كدوار بموجب المرسوم المؤرخ في 25 سبتمبر 1869، وهو تابع لمصلحة البلدية المختلطة زمورة، قسمة وهران، المقاطعة القضائية غليزان، ويقع على بعد 12 كلم جنوب شرق المدينة، كما يبلغ عدد سكانه من الأهالي 963 نسمة، يعود اسم دار بن عبد الله إلى جسر معروف في البلاد.

ينظر:

لومي ردي فيلر، وف. أكاردو، معجم قبائل ودواير الجزائر مرفق بخارطة قبائل ودواير الجزائر، تح، حمزة الامين يحيواوي ومالك بن خيرة، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2013، ص: 332.

²² - Les Archives Nationales d'Outre_Mer, Gouvernement général de l'Algérie, 1L158-169, Mostaganem, 20-03-1856.

²⁴ - Ibid, 20-02-1856.

²⁵ - Ibid, 03-11-1856.

²⁶ - Ibid, 03-11-1856.

²⁷ - A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P : 03.

²⁸ - A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

* مع زيارة الإمبراطور نابليون الثالث (Napoléon III) لمدينة غليزان في 22 ماي 1865 تعززت المشاريع الكولونيالية بالخصوص بعد انتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 استجابة لطلبات المستوطنين، حيث تمّ تشييد المباني منها: دار البلدية وقاضي الصلح و الكنيسة الكاثوليكية La Mairie, de la Justice de Paix et du Culte (Catholique)، و استمر العمل في فتح الطريق الوطني وهران الجزائر والطريق المؤدي إلى تيارت، وبناء خط السكة الحديدية من الجزائر العاصمة إلى وهران، وبناء جسر وادي مينا، وقد اجتذبت كل هذه الأشغال التي استمرت طوال 1866-1867 عدداً كبيراً من العمال الجزائريين الذين استقر بعضهم بشكل دائم في غليزان في الأحياء الهامشية.

ينظر:

L'Afrique du Nord Illustrée Journal hebdomadaire d'actualités Nord-Africaines, Algérie, Tunisie, Maroc, Relizane et sa région, N :400, Le 20/12/1929, P : 22.

³⁰ - A.N.O.M, Ibid, 26-11-1856.

³¹ - Tableau de la Situation de l'établissement dans l'Algérie, Imp, Royale, Paris, 1847-1849, P : 320.

³² - A.N.O.M, Ibid, 20-03-1856.

³³ - A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

* من عائلات المستوطنين التي سيطرت على مطاحن الحبوب نذكر عائلة ريمون هيرنانديز (Raymond Hernandez) باعتبارها من أهم الصناعات الإستراتيجية فيما عرف بـ: Les Etablissements Raymond Hernandez، التي استوطنت غليزان عام 1857 قادمة من مستغانم، حيث تم تأسيس المطاحن في تلة حصن غليزان عندما قام غايتانو هيرنانديز (Gaetano Hernande)، وهو أحد المروجين لطحن الدقيق في الجزائر، ببناء أول مطحنة ميكانيكية في المنطقة على تلة الحصن (Sur la colline du forti) في عام 1865، وقد استطاعت المؤسسة أن تشكل المورد الرئيسي للدقيق بالمنطقة بالخصوص أن غليزان الأقرب إلى تيارت، كما تعاملت المؤسسة مع شركات فرنسية في الميتربول ومنها شركة نستله (Maison Nestlé).

Voir :

Source : L'Afrique du Nord Illustrée Journal hebdomadaire d'actualités Nord-Africaines, Algérie, Tunisie, Maroc, Relizane et sa région, N :400, Le 20/12/1929, P : 29.

³⁴ - A.N.O.M: 1L Carton 158- 169, affaires civiles au sujet de Relizane- Mostaganem, 26-08- 1857, N °1724.

³⁵ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P :03.

³⁶ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

³⁷ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P :03.

³⁸ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P :03.

³⁹ - Ibid, P :04.

⁴⁰ - Ibid, P :04.

⁴¹ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P :04.

⁴² - Ibid.

⁴³ - Ibid.

⁴⁴ - ليلي، بلقاسم: قراءة في تقرير حكومي فرنسي حول إنشاء المركز الاستيطاني غليزان 20 مارس

1856، مجلة عصور، المجلد3، العدد3 سبتمبر 2020، ص: 312.

⁴⁵ - A.N.O.M, Ibid, 20-03-1856.

⁴⁶ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

⁴⁷ - Ibid.

⁴⁸ - A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979, P :05.

⁴⁹ - A.N.O.M : Ibid, 13-02-1857.

⁵⁰ - A.N.O.M: Ibid, 24 janvier 1857, et voir aussi Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie 1857, P: 190.

⁵¹ - L'Afrique du Nord Illustrée Journal hebdomadaire d'actualités Nord-Africaines, Algérie, Tunisie, Maroc, Relizane et sa région, N :400, Le 20/12/1929, P : 20.

⁵² - ليلي، بلقاسم: منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها، فيما بين 1850 و 1900، دار القدس

العربي، الجزائر، 2016، ص: 71.

⁵³ - Charles, Adré Julien, Ibid, P : 406.

⁵⁴ - A.N.O.M, Ibid, 20-08-1857.

⁵⁵ A.N.O.M, G.G.A, 1L Carton 158-169, Affaires Civils au sujet de Relizane-Mostaganem, 20-02-1857.

⁵⁶ - Robert, Tinthoin : Ibid, P : 238.

11. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إيف لاکوست، أندري نوشي، أندري بريان: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبول رابح ومنصوري عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984
2. ليلي، بلقاسم: منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها، فيما بين 1850 و 1900، دار القدس العربي، الجزائر، 2016.

المقالات:

1. لومي ردي فيلر، وف. أكارودو، معجم قبائل ودواوير الجزائر مرفق بخارطة قبائل ودواوير الجزائر، تح: حمزة الامين يحيوي ومالك بن خيرة، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2013
2. ليلي، بلقاسم: قراءة في تقرير حكومي فرنسي حول إنشاء المركز الاستيطاني غليزان 20 مارس 1856، مجلة عصور، المجلد3، العدد3 سبتمبر 2020

الأطروحات:

1. سلطانة، عابد: التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، رسالة دكتوراه جامعة وهران، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

الأرشيف:

1. A.N.O.M, G.G.A, 1L Carton 158-169, Affaires Civiles au sujet de Relizane-Mostaganem, 20-02-1857 .
2. A.N.O.M, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979,
3. A.N.O.M, GGA, 1L158, -169, Mostaganem, 20-03-1856.
4. A.N.O.M: 1L Carton 158- 169, affaires civiles au sujet de Relizane-Mostaganem, 26-08- 1857, N °1724 .
5. A.N.O.M: G.G.A, 3F 40, Rapport Dormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979
6. A.N.O.M: Ibid, 24 janvier 1857, et voir aussi Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie 1857
7. G.G.A, 3F 40, Rapport Dormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N° : 979.

8. -Les Archives d'Outre-Mer, Aix en Provence, G.G.A, 3F 40, Rapport De Lormel, création d'un centre de population à Relizane, séance du 3 novembre 1856, Dossier, N°: 979.

9. Les Archives Nationales d'Outre_Mer, Gouvernement Général de l'Algérie, 1L158-169, Mostaganem, 20-03-1856.

10. Tableau de la Situation de l'établissement dans l'Algérie, Imp, Royale, Paris, 1847-1849.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Charles André, Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Casabah, Alger, 2005,
2. Eugène Buret : Question d'Afrique de la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Paris, 1842
3. Vincent, Esclapez : Relizane surnommée la petite Cayenne d'Algérie, sa création en un siècle de colonisation, 1853-1956, Oran, 1957
4. Jacques Louis César Alexandre, Randon : Mémoires du Maréchal Randon, Tome, Typographie Lahure, 1875 .

المجلات باللغة الأجنبية:

1. L'Afrique du Nord Illustrée Journal hebdomadaire d'actualités Nord-Africaines, Algérie, Tunisie, Maroc, Relizane et sa région, N :400, Le 20/12/1929.